

الصفحة	الفهرس
1	مقدمة
8	الفصل التمهيدي: الإطار النظري للتحقيق القضائي
9	المبحث الأول: مفهوم التحقيق القضائي
9	المطلب الأول: تعريف التحقيق القضائي
9	الفرع الأول: التعريف اللغوي
10	الفرع الثاني: التعريف الإصطلاحي والإجرائي
12	المطلب الثاني: صفات المحقق القضائي
12	الفرع الأول: صفات متعلقة بشخص المحقق
14	الفرع الثاني: صفات مطلوبة لحسن سير التحقيق
16	المبحث الثاني: خصائص التحقيق القضائي
16	المطلب الأول: السرية والحصرية
16	الفرع الأول: سرية التحقيق
18	الفرع الثاني: التحقيق علني للخصوم
20	الفرع الثالث: إجراء التحقيق في غياب الخصوم
21	المطلب الثاني: التدوين والمرونة
21	الفرع الأول: تدوين إجراءات التحقيق
22	الفرع الثاني: مرونة التحقيق
25	الفصل الأول : قاضي التحقيق كدرجة أولى للتحقيق
26	المبحث الأول: ضوابط قاضي التحقيق من حيث تعيينه وخصائصه وإختصاصه
26	المطلب الأول : تعيين قاضي التحقي
26	الفرع الأول: تعيينه بصفته قاضيا للتحقي
27	الفرع الثاني: تعيينه لمكلف بإجراء التحقي
28	المطلب الثاني: خصائص قاضي التحقي
28	الفرع الأول - إستقلالية قاضي التحقيق وعدم خضوعه للتبعية التدرجي
29	الفرع الثاني - جواز تنحية ورد قاضي التحقيق وعدم مساءلت
30	الفرع الثالث: عدم جواز الجمع بين سلطتي التحقيق والحك
32	المطلب الثالث: القواعد الإجرائية التي وضعها المشرع للإختصاص
32	الفرع الأول: الإختصاص الإقليمي

32	أولا - الاختصاص المحلي
34	ثانيا - الاختصاص الوطن
34	الفرع الثاني:الاختصاص الشخصي
36	الفرع الثالث: الاختصاص النوعي
37	المبحث الثاني: أعمال قاضي التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة
38	المطلب الأول: سماع الأطراف والشهود وإجراء المواجه
38	الفرع الأول : الإستجواب
43	الفرع الثاني: المواجهة
44	الفرع الثالث: سماع المدعي المدني
45	الفرع الرابع: سماع الشهود
48	المطلب الثاني: المعاينات المادية والتفتيش وضبط الأشياء
48	الفرع الأول: الإنتقال للمعاينة
49	الفرع الثاني: تفتيش المساكين
55	الفرع الثالث: ضبط الأشياء
57	المطلب الثالث: السلطات التي يمارسها قاضي التحقيق بواسطة مساعديه
57	الفرع الأول: إصدار الإنابات القضائية
58	الفرع الثاني: اللجوء إلى الخبرة
60	الفرع الثالث: اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة
61	أولا : تحديد أساليب التحري الخاص
62	ثانيا - شروط اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة
65	المبحث الثالث: أوامر قاضي التحقيق القضائية
66	المطلب الأول: أوامر في بداية التحقيق
66	الفرع الأول - الأمر بعدم الاختصاص
66	الفرع الثاني: الأمر برفض فتح تحقيقات
67	الفرع الثالث: الأمر بعدم قبول الادعاء المدني
68	الفرع الرابع: الأمر بالتخلي عن القضية
68	المطلب الثاني: إجراءات في مواجهة المتهم
69	الفرع الأول: إصدار الأوامر القسرية
74	الفرع الثاني: سلطات قاضي التحقيق القضائية لصالح المتهم

	المطلب الثالث: أوامر التصرف بعد إنتهاء التحقيق وتبليغها
78	الفرع الأول: الأمر بأن لا وجه للمتابعــــــــــــة
80	الفرع الثاني: الأمر بالإحالة على الجهة المختصة
81	أولا: الإحالة في الجرح والمخالفــــــــــــــــات
82	ثانيا: الأمر بإرسال ملف الدعوى إلى النائب العام
83	الفرع الثالث: تبليغ أوامر التصرف بعد إنتهاء التحقيق وشروط إصدارها
83	أولا - تبليغ أوامر التصـــــــــــــــــرف
84	ثانيا: الشروط الواجب توافرها في أمر التصرف
87	الفصل الثاني: غرفة الإتهام كدرجة ثانية للتحقيق
88	المبحث الأول: الشروط التنظيمية والإجرائية لغرفة الإتهام وسلطات رئيسها
90	المطلب الأول: تشكيلة غرفة الإتهام وطرق إخطارها
90	الفرع الأول - تشكيلة غرفة الإتهــــــــــــــــام
92	الفرع الثاني: طرق إخطار غرفة الإتهــــــــــــــــام
92	أولا - الطريق العادي لتوصل غرفة الإتهــــــــام بالدعوى الجنائية
92	ثانيا - الطريق الإستثنائي لتوصل غرفة الإتهــــــــام بالدعوى الجنائية
94	المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة أمام غرفة الاتهام
94	أولا: الإجراءات التحضيريــــــــــــــــة
96	ثانيا: إجراءات الفصل أمام غرفة الإتهــــــــام
98	المطلب الثالث: سلطات رئيس غرفة الاتهام
99	الفرع الأول: سلطة الإشراف على سير التحقيق
99	الفرع الثاني: مراقبة سير الحبس المــــــــــــــــؤقت
100	المبحث الثاني: الرقابة على سلطات قاضي التحقيق
101	المطلب الأول: رقابة غرفة الإتهــــــــام على صحة إجراءات التحقيق
101	الفرع الأول: الرقابة على ملائمة إجراءات التحقيق
102	الفرع الثاني: الرقابة على صحة إجراءات التــــــــــــــــحقيق
102	أولا: البطلان القانوني أو البطلان المقرر بنص صريح
104	ثانيا: البطلان الجوهــــــــــــــــري
106	الفرع الثالث: التمسك بالبطلان وشروطه
106	أولا: الأطراف الذين يحق لهم التمسك بالبطلان وحالاته

107	ثانيا: شروط التمسك بالبطــــلان
109	الفرع الرابع: الحكم بالبطلان وآثاره
109	أولا: القضاء بالبطلان
109	ثانيا: أثر البطــــلان
111	المطلب الثاني: رقابة غرفة الإتهام على أوامر قاضي التحقيق
112	الفرع الأول: الرقابة عن طريق الإستئناف
112	أولا: من يجوز له حق الإستئــــنــــاف
115	ثانيا: إجراءات الإستئناف وميعاد سريانه
117	الفرع الثاني: فصل غرفة الإتهام في الإستئناف
118	أولا - البحث في توافر الشروط الشكلــــية
118	ثانيا - الشروط الموضوعية أو موضوع الإستئناف
119	الفرع الثالث: أثر الإستئناف
120	أولا: الأثر المؤقــــف
120	ثانيا: الأثر الناقلــــل
122	المطلب الثالث: الرقابة على الأوامر الماسة بحرية الفرد
122	الفرع الأول: الفصل في طلبات الإفراج المؤقت
125	الفرع الثاني: مراقبة مدى قانونية الحبس المؤقت
128	الفرع الثالث: دور غرفة الإتهام في الرقابة القضائية
130	المبحث الثالث: رقابة غرفة الإتهام على إجراءات التحقيق في مواد الجنايات ومدى خضوع قراراتها لرقابة المحكمة العليا
131	المطلب الأول: إلزامية تدخل غرفة الإتهام في مواد الجنايات
133	الفرع الأول: أهمية سلطة المراجــــعة
134	الفرع الثاني: فحص التكييف القانوني للقضية ومراجعته
135	الفرع الثالث: كيفيات ممارسة سلطة المراجــــعة
138	المطلب الثاني: سلطة غرفة الإتهام في التصدي لإجراءات التحقيق
139	الفرع الأول: أهمية سلطة التصــــدي
139	الفرع الثاني: شروط ممارسة غرفة الاتهام لحق التصــــدي
140	الفرع الثالث: التوسع في التحقيق بالنسبة للوقائع والأشخاص
141	المطلب الثالث: قرارات غرفة الإتهام ومدى خضوعها لرقابة المحكمة العليا
142	الفرع الأول: قرارات غرفة الإتهام من حيث الشكل والمضــــمون

142	أولاً: الشروط الشكلية لقرار غرفة الإتهام
144	ثانياً- الشروط الموضوعية لقرار غرفة الإتهام
146	الفرع الثاني: مدى خضوع قرارات غرفة الإتهام لرقابة المحكمة العليا
146	أولاً: شروط الطعن بالنقض وكيفية رفعه
149	ثانياً: كيفية رفع الطعن بالنقض
152	ثالثاً: إيداع مذكرة الطاع
153	الفرع الثالث: أسباب الطعن بالنقض
155	الفرع الرابع: القرارات الصادرة في الطعن بالنقض
156	أولاً: القرارات غير الفاصلة في موضوع الطعن بالنقض
158	ثانياً: القرارات الفاصلة في موضوع الطع
162	خاتمة البحث
168	قائمة المراجع